

موقف النحاة من قراءة ابن عامر

The position of grammarians on the reading of Ibn Amer

* د. عبد الكريم مكي

siraymzn@gmail.com

جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان (الجزائر)

تاريخ الإرسال 2020/02/09 تاريخ القبول 2020/07/13 تاريخ النشر 2020/12/01

ملخص البحث:

تعرّض الزمخشري لقراءة ابن عامر وحاول الكشف عن مخالفتها لبعض القواعد النحوية التي اعترضت سبيل طريقه في توجيه معاني القراءة، وقد أنكر هذه القراءة، وزعم أن ذلك لحن وخروج عن كلام العرب ظنا منه أنّ القراءة من صنع ابن عامر حيث سارع الزمخشري في تخطئة ابن عامر، وهذا أمر مردود؛ لأننا نتعامل مع القراءة كما أنزلت، وتلقاها الخلف عن السلف، ولا مجال لإعمال العقل هنا في هذه القراءة التي تعد من القراءات السبع المشهورة المتواترة... هذا ما سيكشف عنه البحث.

الكلمات المفتاحية: المضاف والمضاف إليه؛ المتضافين؛ الخافض والمخفوض؛ الفصل بين المتلازمين؛ نحة البصرة والكوفة؛ القراءة؛ القراءة؛ ابن عامر القارئ.

Abstract:

Ezzamakhchari in his reading of Ibn Amer has tried to reveal the violation of the latter of some language and grammatical rules that guide the meaning of reading by attributing it the error and reproaching him for being for from the meaning of the Arabic language.

Key _words: the genitive; a prépositional phrase; gramatician el kouffa & el basra; the readers; Ibn Amer.

مقدمة:

مما لا شك فيه أن النحاة استشهدوا ببعض الآيات القرآنية لاستنباط الشواهد النحوية، فجعلوا القرآن الكريم من بين المصادر الأولى لاستخراج القواعد النحوية لتعزيز موقفهم؛ لكن في بعض الأحيان يجدون مخالفة لبعض القواعد النحوية التي اعترضت سبيلهم في بعض القراءات المتواترة فيسارع البعض منهم إلى تلحين القراءة أو تضعيفها وفي هذا يقول فاضل السامرائي: "إنهم قد يلحنون ويضعفون ويردون طائفة من القراءات ولو كانت من القراءات السبع المتواترة." (1) وما ذهبوا إليه من التضعيف واللحن لا يرقى إلى الفهم الصحيح في التعامل مع القرآن الكريم الذي هو كلام الله. وكان ينبغي أن يخضعوا لهذه القراءة المتواترة مباشرة دون تجريح، أو تضعيف أو تلحين.

وقد أشار ابن عاشور . رحمه الله . إلى تصرف بعض هؤلاء النحاة الذي هو مخالف لمنهج البحث العلمي فقال: "وأما ما خالف الوجوه الصحيحة في العربية ففيه نظر قوي؛ لأننا لا ثقة لنا بانحصار فصيح كلام العرب فيما صار إلى نحاة البصرة والكوفة، وبهذا نبطل كثيرا من القراءات المتواترة بعلّة أنّها جرت على وجوه ضعيفة في العربية لا سيما ما كان منه في قراءة مشهورة كقراءة عبد الله بن عامر". (2)

ومن بين الآيات التي اختلفت النحاة فيها بين الجواز والمنع قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْذُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: 137] (3)
فالآية الكريمة السالفة الذكر، تتكون من: فعل وفاعل ومفعول به
زَيْنٌ: بفتح الزاي من الفعل المبني للمعلوم.
شركاؤهم: فاعل لزين.
قتل: مفعول به.

أولادهم: مجرور بالإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله.
والقراءة هذه لا إشكال فيها، وهي قراءة أهل الحجاز والعراق كما صرح بذلك الطبري.
ولا يستجيز الطبري غير هذه القراءة لإجماع الحجة عليها، "وعلى فساد ما خالفها من القراءة". (4) وهي عند القرطبي أصح القراءات، وكذا عند أبي جعفر النحاس. (5)
والقراءة هذه واضحة المعنى: أي: "زين لكثير من المشركين شركاؤهم - سدنة الآلهة وخدمها - أن يقتلوا أولادهم. وكان مصدر هذا التزيين وجوها مختلفة منها: اتقاء الفقر...، واتقاء العار بوأد البنات... والتدين بنحر الأولاد للآلهة تقربا إليها بنذر أو بغيره (6)
وفيها يقول:

أما القراءة التي خاض فيها نحاة البصرة والكوفة وكلّ أدلى برأيه فهي قراءة ابن عامر التابعي رضي الله عنه.
وهي: (زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم)
زَيْنٌ: مبني للمفعول.

قتل: نائب فاعل مرفوع.
أولادهم: مجرور على الإضافة و(شركائهم): بالجر على البدل من الأولاد.
وعلى هذه القراءة فالشركاء هم الموؤودون؛ لأنهم شركاء في النسب والموارث. (7)
والمعنى:

وكذلك زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم، ففرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الاسم، وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح.

والطبري من الذين لا يجيزون هذه القراءة؛ لأنه يرى أنّ فيها الفصل بين المتلازمين. والفصل بين المتلازمين يكون مقتصرًا على الشعر حيث استشهد ببيت من الشعر عن بعض أهل الحجاز يؤيد قراءة من قرأ بما ذكر من قراءة أهل الشام، فيقول: "رأيت رواة الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه، وذلك قول قائلهم:

فزججته متمكنا زج القلوص أبي مزاده (8)

وفي قراءة ابن عامر الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول به وهو: (الأولاد) فهذا في نظر البعض لا يجوز؛ وبذلك تكون قراءة ابن عامر في رأيهم أنّه فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل وما بعده بالمفعول وهو: (أولادهم)، "وجمهور البصريين يمنعون الفصل بين المتلازمين إلّا في ضرورة الشعر." (9) والبعض الآخر أجاز وهو الصحيح.

هذه بعض الآراء التي تحدثت عن هذه القراءة؛ لكن ما رأي الزمخشري في قراءة ابن عامر، وما موقف العلماء الذين جاءوا من بعده؟ هذا ما سنتعرض له في مقالنا هذا ...

تعرّض الزمخشري . رحمه الله . لقراءة ابن عامر وبيّن مخالفتها لبعض القواعد النحوية التي اعترضت سبيل طريقه في فهم هذه القراءة، وحاول رصد إيضاح ما التبس عليه، وطرح بعض الفرضيات التي أوصلته إلى الشك في القراءة، وتركته عرضة لكثير من النحاة المتأخرين الذين وجهوا له انتقادات حادة، فهو لم يوفق فيما ذهب إليه؛ لأنّ القراءة تؤخذ بالتلقي والسماع، ولا دخل للنحو فيها ولسنا ملزمين بما ذهب إليه نحاة البصرة ولا الكوفة في تخطئة ابن عامر، وهذا أمر مردود؛ لأننا نتعامل مع القراءة كما أنزلت، وتلقاها الخلف عن السلف، ولا مجال لإعمال العقل هنا في هذه القراءة التي تعد من القراءات السبع المشهورة، لكن الزمخشري رد القراءة ووصفها بالسمج، فقال:

" وأما قراءة ابن عامر: (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، كما سمج ورد.

زج القلوص أبي مزاده، فكيف به في الكلام المنشور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمّله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء.

فالزمخشري يرى أنّ الفصل بين المتلازمين سمج في الشعر فما بالك في القرآن الكريم، فصوب القراءة حسب طريقته الخاصة به، فقال: "ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء؛ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب."

والمعنى:

أن شركاءهم من الشياطين، أو من سدنة الأصنام زينوا لهم قتل أولادهم بالوؤد، أو بنحرمهم للآلهة. (10)

لكن ابن المنير . رحمه الله . رد على ما ذهب إليه الزمخشري على الطعن في القراءة المتواترة، وأنها ليست من صنع ابن عامر، فقال: "لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء، وتاه في تيهاء. (11) كما تبرأ ابن المنير من أقوال الزمخشري، جملة وتفصيلاً فيما ذهب إليه فقال: "وأنا أبرأ إلى الله وأبرئ حملة كتابه وحفظة كلامه مما رماهم به ؛ فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهداً؛ لا نقلاً وسماعاً فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه، وأخذ يبين أن وجه غلطه رؤيته الياء ثابتة في شركائهم، فاستدل بذلك على أنه مجرور، وتعين عنده نصب أولادهم بالقياس، إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معا فقرأه منصوباً. (12)

والزمخشري حاول تصويب هذه القراءة ، وكانت له مندوحة عن نصبه إلى جره بالإضافة وإبدال الشركاء منه، وكان ذلك أولى مما ارتكبه يعني ابن عامر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه الذي يسمح في الشعر فضلاً عن النثر فضلاً عن المعجز. ورد ابن المنير بأن هذا الظن لا يليق بعالم بالقراءات التي مصدرها الرسول . صلى الله عليه وسلم . عن جبريل عليه السلام ، عن الله عز وجل . فقال: " فهذا كله كما ترى ظن من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأياً منه، وكان الصواب خلافه والفصيح سواه، ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة بنصب (الأولاد) والفصل بين المضاف والمضاف إليه، بما يعلم ضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبي صلى الله عليه وسلم على عدد التواتر من الأئمة. (13)

ولم يزل القراء يقرؤون القراءات بالتواتر يتناقلها الخلف عن السلف، إلى أن انتهت إلى ابن عامر فقرأها كما سمعها، وهذا هو معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة على أنها متواترة جملة وتفصيلاً عن أفصح من نطق بالضاد وهو الرسول صلى الله عليه وسلم.

وعليه فلا مجال لأي كان أن يرد على قراءة متواترة صحيحة المعنى والمبنى.

ويجب ابن المنير على كل من اقتدى بالزمخشري في الرد على هذه القراءة أنه لا يجب اتباعه؛ لأنّ القراءة سنة متبعة ولا مجال للعقل فيها، وليس لأحد أن يلحن ابن عامر، فهو براء مما نسب إليه، لأنّه قرأ كما تلقى عن الصحابة دون زيادة أو نقص، ويبيّن أنّ الزمخشري المنكر على قراءة ابن عامر، ليس من أهل الاختصاص في علم القراءة وعلم الأصول، ويخاف عليه الخروج من رقة الدين، "وأنه على هذا العذر لفي عهدة خطرة وزلة منكراً تزيد على زلة من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواتراً، فان هذا القائل لم يشبها بغير النقل.. " (14)

والزمخشري ادعى أن نقل القراءة لا يشترط فيه التواتر، واعتقد أنّ القراءة تثبت بالرأي وليست موقوفة على النقل، وهذا القول لم يقل به أحد من المسلمين. وما حمله على هذا الخيال إلا التغالي في القياس النحوي ، فظن أنّ القياس قطعي ورد على كل ما خالفها، ثم أثر القياس الذي ادعاه مطرداً، فرد قراءة ابن عامر هذه والتي لا خلاف فيها عند أرباب الصناعة، وذلك أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه وإن كان عسراً، إلا أن المصدر إذا أضيف إلى معموله فهو مقدر بالفعل، وبهذا التقدير عمل، وهذا عمل المحققين من النحاة ، والقضية فيها سعة عند أرباب الصناعة. ...

أما أبوحيان فدافع عن قراءة ابن عامر، وأنها قراءة صحيحة يجب اتباعها، والاعتداء بها، والاستشهاد بها، وقد رد أبو حيان على مزاعم الزمخشري، حيث يرى أننا لسنا متعبدين بمذاهب البصرة ولا الكوفة في كل ما يذهبون إليه. وتعرض لبعض آراء النحاة التي لا تجيز قراءة ابن عامر فرد عليهم ردا علميا بالدليل القاطع، والبرهان الساطع، فصوّب الخلل الذي وقعوا فيه، وبيّن قراءة ابن عامر: بنصب (أولادهم)، وجر (شركائهم)، حيث فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول وهي مسألة مختلف في جوازها بين الإجازة والمنع. وفي هذا يقول أبو حيان: "فجمهور البصريين بمنعونها متقدموهم ومتأخروهم ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضا في لسان العرب (15)، ورد على ابن عطية الذي ضعف القراءة في قوله: "وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب. فقال أبو حيان لا يلتفت إلى ما ذهب إليه ابن عطية.

واستشهد أبو حيان لكثير من الشعر العربي الذي يجوز الفصل بين المتلازمين، فكيف بالمفعول في أفصح كلام...، والمسألة فيها سعة، ولا مكانة للذين ينكرون على ابن عامر، ولا التفات لقول الزمخشري الذي يرى أن الفصل بين المضاف والمضاف سمح في الشعر، فكيف به في القرآن المعجز لحسن نظمته وجزالته؟

والزمخشري في انتقاداته الحادة لابن عامر نقول: إنّه جانبه الصواب فيما ذهب إليه، وخانه القياس في هذه القراءة. وفيه يقول أبو حيان: "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيّت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم.. (16)، ويلقي باللائمة على أبي علي الفارسي الذي قال في قراءة ابن عامر: "هذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها يعني ابن عامر لكان أولى؛ لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف وإنما أجازوه في الشعر.

والعرب قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة، ومنه قول بعض العرب هو غلام. إن شاء الله. أخيك. فالفصل بالمفرد أسهل، وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار في قراءة بعض السلف في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلَفًا وَعْدُهُ رَسُولُهُ﴾ [إبراهيم: 47] (17)، بنصب وعده وخفض رسله.

فهذه القراءة واضحة المعنى حيث فصل بين المتلازمين.

وقد استعمل أبو الطيب الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول اتباعا لما ورد عن العرب فقال:

بعثت إليه من لساني حديقة سقاها الحيا سقي الرياض السحائب (18)

أي: سقي السحائب الرياض. وأما الفصل بغير ما تقدم فهو قليل.

وبعد عرض هذه الأدلة التي ساقها أبو حيان الأندلسي ورده على منكري قراءة ابن عامر وإعطاء أمثلة واضحة الدلالة على جواز هذه القراءة، فالمسألة جائرة ولا خلاف فيها، ويجب القياس؛ لأنها قد تكون من لغة قديمة فصيحة خفيت على المحدثين.....

وفي هذا يقول أبو الفتح ابن جني: فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما وجد طريق إلى تقبل ما يورده إذا كان القياس يعاضده. (19)

هذا رأي أبي حيان الذي دافع على نصرة هذه القراءة، وبين آراء النحاة المعتدلين وجواز الفصل بين المتلازمين (المضاف والمضاف إليه) بأدلة ثابتة استقاها عن أكابر النحاة المجيزين لذلك.

أما الألويسي فدافع على قراءة ابن عامر، ورد على الزمخشري الذي لا يبالي بالطعن في القراءة دون الثبوت فقال: "وقد ركب في هذا الكلام عمياء وتاه في تيهاء، فقد تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً؛ لا نقلاً وسماعاً؛ كما ذهب إليه بعض الجهلة؛ فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه وأخذ يبين منشأ غلطه، وهذا غلط صريح يخشى منه الكفر، والعياذ بالله تعالى..". (20) وبين أن منشأ القراءات السبعة متواترة جملة وتفصيلاً عن أفصح من نطق بالضاد وهو الرسول صلى الله عليه وسلم فتغليط شيء منها في معنى تغليط رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ بل تغليط الله عز وجل نعوذ بالله سبحانه من ذلك، وبين عذر الزمخشري في ذلك هو جهله بعلمي القراءة والأصول، وأنه لم يفرق بين المضاف الذي لم يعمل وبين غيره.

والحق الذي لا مرأى فيه أن محققي النحاة قد فصلوا بين (المتضامين) في كثير من كلامهم الشرعي والشعري، ولو سلمنا أن قراءة ابن عامر منافية لقياس العربية لوجب قبولها؛ لأنه تحقق صحة نقلها؛ كما قبل النحاة أشياء نافته القياس مع أن صحة نقلها دون صحة القراءة المذكورة بكثير، وعلينا الاحتكام للقراءة، لا الطعن في القراءة. ولكن بعض النحاة يغالي في الإنكار، وفي هذا يقول قطرب على ما حكاه عنه الفخر الرازي الذي قال: "وكثيراً أرى النحويين يتحيزون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته، فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحته كان أولى. (21)

ومن خلال الاستشهاد بما ذهب إليه علماء النحو؛ فلا ينبغي تخطئة ابن عامر فهو من القراء المهرة الثقات والفصحاء البلغاء فهو أبعد عن الخطأ في نقل القراءة المتواترة، ولا يلتفت لمن ذهب في تخطئته.

بينما ابن عاشور . رحمه الله . يرى أن كلمة: (شركائهم) رسمت في المصحف العثماني الذي ببلاد الشام بالياء، وذلك دليل على أن الذين رسموا تلك الكلمة راعوا قراءة شركائهم بالكسر وهم من أهل الفصاحة والتثبت في سند قراءات القرآن، حيث كتبت كلمة شركائهم بصورة الياء بعد الألف، وذلك يدل على أن الهمزة مكسورة. والمعنى على هذه القراءة: زين لكثير من المشركين أن يقتل شركائهم أولادهم.

" وهذه القراءة ليس فيها ما يؤكد فصاحة الكلام؛ لأن الإعراب يبين معاني الكلمات ومواقعها، وإعرابها مختلف من رفع ونصب وجر بحيث لا لبس فيه، وكلماتها ظاهر إعرابها عليها، فلا يعد ترتيب كلماتها على هذا الوصف من التعقيد المخل بالفصاحة (22)

وليس في الآية مما يخالف متعارف الاستعمال اللغوي، ولا إشكال بين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، والخطب فيه سهل؛ لأن المفعول ليس أجنيا عن المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ولكن الزمخشري جاء في ذلك بالتهويل، والإنكار والضجيج والعيول، كيف يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول؟. والحامل لهذا التهويل هو رسم (شركائهم) بالياء، وهذا جري على عادة الزمخشري . عفا الله عنه . في توهين القراءات المتواترة، إذا خالفت ما دون عليه علم النحو، لتوهمه أن القراءات اختيارية، وأقيسة من القراء، ولكنها روايات صحيحة متواترة، في الإعراب دلالة على المقصود لا تناكد الفصاحة.

والغرض من المصنفات النحوية ضبط قواعد العربية الغالبة ليقيس عليها الناشئون في اللغة العربية، وهذه المدونات ليست حاصرة ، ولا جامعة لاستعمال فصحاء العرب، فهي خادمة للقراءة وليس العكس، والقراء حجة على النحاة دون العكس، وقواعد النحو لا تمنع إلا قياس المولدين على ما ورد نادرا في الكلام الفصيح، والندرة لا تنافي الفصاحة، ولا يظن الجهل بمثل ابن عامر أنه يقرأ القرآن متابعة لصورة حروف التهجي في الكتابة. " ومثل هذا لا يروج على المبتدئين في علم العربية، وهلا كان رسم المصحف على ذلك الشكل هاديا للزمخشري أن يتفطن إلى سبب ذلك الرسم. (23)

وابن عاشور لا يوافق ابن عطية الذي ضعف قراءة ابن عامر فقال: "هي قراءة ضعيفة في استعمال العرب" يريد أن ذلك الفصل نادر، وهذا لا يثبت ضعف القراءة ؛ لأن الدور كما يرى النحاة لا ينافي الفصاحة. فرحم الله ابن عاشور الذي فصل في القضية ورد على منكري قراءة ابن عامر بشواهد من كلام العرب في استعمالاتهم حيث فصلوا بين المتلازمين، وكلامهم شاهد على جواز قراءة ابن عامر. وقد شنع ابن حزم على هؤلاء النحاة الذين يدون بعض القراءات، لمخالفتها القياس بزعمهم، ثم هم يثبتون اللغة بما هو دون القراءة، فقال: (ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لأعرابي أسدي... أو من سائر أبناء العرب بوال على عقبه، لفظا في شعر، أو نثر، جعله في اللغة، وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويجرفه عن مواضعه، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه.. (24)

وابن الجزري لا يوافق الزمخشري فيما ذهب إليه من تخطئة القراءة فبين وجهة نظره في القراءة فقال: " والحق في غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي، وهل يحل لمسلم بما يجد في الكتابة من غير نقل؟ بل الصواب جواز مثل الفصل، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختياره، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر، ويكفي في ذلك دليلا هذه القراءة الصحيحة

المشهور، التي بلغت حد التواتر. (25) ويبين مكانة ابن عامر فهو من كبار التابعين الذين أخذوا القراءة عن الصحابة، كعثمان بن عفان وأبي الدرداء - رضي الله عنهما - بالإضافة إلى ذلك فهو عربي صريح، من صميم العرب، فكلامه حجة، وقوله دليل على أنه كان قبل أن يوجد اللحن في كلام العرب ويتكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن وروى وسمع ورأى عن الصحابة الأجلاء وأقرأ الناس بهذا زماناً، وابن الجزري عالم بالقراءات عالم بالنحو لا يشق له غبار في علم القراءات، ومؤلفاته في القراءة والقراء تشهد له بقدّم سبق في الميدان فهو إمام القراء دون منازع.

وبعد أن بينا آراء المخالفين والمجيزين فنقول: ما أكثر المجيزين لقراءة ابن عامر الذين وثقوا القراءة، فقال أحد أعلام العصر الحديث: "أما ثعلب فوثق قراءة ابن عامر وأنشده في مجالسه، وبذلك وجه الكوفيين إلى اعتماد مثل ذلك .. والأخفش البصري دفع الكوفيين إلى اتخاذ القراءات مصدراً للقواعد، مهما كانت القراءة. (26) وابن خروف: "يجوز الفصل بين المصدر والمضاف إليه بالمفعول؛ لكونه في غير محله، ولا يجوز بالفاعل لكونه في محله وعليه قراءة ابن عامر. (27). وكثير من النحاة يجيزون الفصل بين المتلازمين، وممن صرح بذلك ابن مالك، حيث رد على الزمخشري في ما ذهب إليه من قراءة ابن عامر فقال في كافيته:

وعمدتي قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد وناصر (28)

و"أجاز ابن مالك أن يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل والمراد به المصدر واسم الفاعل والمضاف إليه بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه فمثال ما فصل فيه بينهما بمفعول المضاف " الآية الكريمة (29) في قراءة ابن عامر بنصب أولاد وجر الشركاء.

" والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز في السعة، خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً؛ فالجائز في السعة :

أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل: إما مفعوله، كقراءة ابن عامر، وقول الشاعر:

عتوا إذا أجنبناهم إلى السلم رافة فسقناهم سوق البغاث الأجادل (30)

ويرى صاحب النحو الوافي جواز الفصل بين المتضايفين فقال:

وهو أن يكونا المضاف مصدراً والمضاف إليه هو فاعله في الأصل قبل الإضافة، والفاصل بينهما إما مفعول به للمصدر؛ كقول الشاعر:

حملت إليه من ثنائي حديقة سقاها الحجا سقي الرياض السحائب
والأصل: سقي السحائب الرياض. وقول الآخر:

عتوا إذ أجنبناهم إلى السلم رافة فسقناهم سوق -البغاث- الأجادل
يريد: سوق الأجادل البغاث، فوقع الفصل في المثالين بين المصدر وفاعله بمفعوله المنصوب. (31)

وهذه الأدلة كافية لأن نعتقد أن هذه القراءة ليست سمجة كما قال بعضهم، ولا ضعيفة، بل هي أجدر بالتقدير من القاعدة النحوية المستحدثة. وقد تحقق نقلها بالتواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم. واشتمل اللسان العربي على كثير من الأساليب التي ورد فيها الفصل بين المتلازمين، بأشكال وأنواع شتى، في شعر الشعراء وفي نثر البلغاء

وهذه القراءة قوية في النقل والمعنى، ولا إشكال في ذلك فهي قراءة صحيحة فصيحة ينبغي اتباعها، ولا يلتفت في ذلك لرأي الزمخشري الذي يرد القراءة ويضعفها ويلحن ويرجح طائفة من القراءات على طائفة أخرى . وبعد عرض أقوال العلماء القدامى والمحدثون والتعرض لقراءة ابن عامر التي اتخذ منها العلماء قاعدة جليلة في الفصل بين المتضايين. نرى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به من غير شرط ولا قيد، كما صرح بذلك النحاة والمفسرون وقراءة ابن عامر خير شاهد على ذلك والله الموفق للصواب.

شرح الشواهد:

فرجحتها بمزجة ... زج القلوص أبي مزاده

أي: زج أبي مزادة القلوص، ففصل بينهما بالمفعول به. هذا مع قدرته على أن يقول: زج القلوص أبو مزادة، كقولك: سرتني أكل الخبز زيد.

وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول. ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول.

اللغة: زجحتها: طعنتها بالزج، يقال: زجه: طعنه بالزج هو سنان الرمح.

والزج: الحديدية التي تركب في أسفل الرمح.

المزجة: الرمح القصير. القلوص. الناقة الفتية الشابة.

أبو مزادة: كنية رجل.

والضمير في "زجحتها" لراحلته.

المعنى: فطعنتها بأسفل الرمح مثلما يطعن أبو مزادة القلوص.

الشاهد:

فصل الشاعر بين زج وأبي مزاده بكلمة القلوص، حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله: "زج"، والمضاف إليه الذي هو قوله "أبي مزادة" بمفعول المضاف الذي هو قوله: "القلوص" و"القلوص: مفعول به للمصدر "زج".

شرح الأشموني لألفية ابن مالك 179/2

"عتوا إذا أجنبناهم إلى السلم رافة" ... فسقناهم سوق البغاث الأجادل

شرح المفردات: عتوا: تجبروا.

البغاث: من صغار الطير.

الأجادل: ج الأجدل، وهو الصقر.

المعنى: يقول: إنهم تجبروا واستكبروا حين استجبنا إلى مسألتهم رافة بهم وشقة، ولما تجاوزوا الحد سقناهم أمامنا كما تسوق الصقور ضعاف الطيور.

الشاهد: قوله: "سوق البغاث الأجادل" حيث فصل المفعول به "البغاث" بين المضاف "سوق" والمضاف إليه "الأجادل".

التعريف بالقارئ ابن عامر

ولد ابن عامر سنة ثمان من الهجرة على الصواب. في البلقا بضیعة يقال لها رحاب. قال أبو علي الأهوازي: كان ابن عامر إماما عالما ثقة فيما آتاه حافظا لما رواه متقنا لما وعاه. عارفا فهما قيما فيما جاء به صادقاً فيما نقله من أفاضل المسلمين وخيار التابعين وأجلة الراوين لا يتهم في دينه ولا يشك في يقينه ولا يرتاب في أمانته ولا يطعن عليه في روايته صحيح نقله فصيح قوله عالياً في قدره مصيباً في أمره مشهوراً في علمه رجوعاً إلى فهمه لم يتعد فيما ذهب إليه الأثر ولم يقل قولاً يخالف فيه الخبر. وكان إمام الجامع بدمشق، لا يرى فيه بدعة إلا غيرها وظل ناظراً على عمارته حتى فرغ وولي قضاء الشام... (32)

قال خالد بن يزيد سمعت عبد الله بن عامر اليحصبي يقول: ولدت سنة ثمان من الهجرة في البلقا بضیعة يقال لها رحاب، وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولي سنتان وذلك قبل فتح دمشق وانقطعت إلى دمشق بعد فتحها ولي تسع سنين. وقد ثبت سماعه من جماعة من الصحابة منهم: معاوية بن أبي سفيان (33)

وقال الحافظ ابن الجزري: "أم - أي ابن عامر - المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبد العزيز وقبله وبعده فكان يأتهم به وهو أمير المؤمنين وناهيك بذلك منقبة وجمع له بين الإمامة والقضاء ومشیخة الإقراء بدمشق ودمشق إذ ذاك دار الخلافة ومحط رجال العلماء والتابعين فأجمع على قراءته وعلى تلقيها بالقبول وهم الصدر الأول من أفاضل المسلمين (34).

خاتمة:

هوامش البحث:

1. دراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري فاضل السامرائي مطبعة الإرشاد بغداد ط 1971 ص 167.
2. التحرير والتنوير محمد الطاهر بن عاشور الدار التونسية للنشر تونس ط 1984 ص: 61/1.
3. القرآن الكريم ، سورة الأنعام الآية: 137.
4. جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري ، تحقيق أحمد شاكر، الناشر مؤسسة الرسالة ط: 2000، ص 137/12 .
5. معجم القراءات عبد اللطيف الخطيب دار سعد الدين للطباعة والنشر دمشق سوريا القاهرة. ص 553/4.
6. تفسير المراغي مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الأولى، 1946 م ص 44/8.
7. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى 1422 هـ ص 250/2.

8. ينظر: الطبري 137/12 .
9. ينظر: معجم القراءات 553/4.
10. ينظر: تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل الزمخشري جار الله ، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الثالثة 1407 هـ ص 69/2.
11. ينظر حاشية ابن المنير على تفسير الزمخشري 69/2.
12. المصدر نفسه، ص 69/2.
13. نفسه، ص 69/2.
14. نفسه، ص 69/2.
15. البحر المحيط أبو حيان الأندلسي تحقيق: صديقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: 1420 هـ ص 657/4.
16. المصدر نفسه، ص 657/4.
17. سورة إبراهيم، الآية: 47.
18. الدرالمصون في علوم الكتاب المكنون أبو العباس، المعروف بالسمين الحلبي تحقيق: أحمد الخراط دار القلم، دمشق د.ت ص 172/5.
19. ينظر: الخصائص، لابن جني الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة ص 387/1.
20. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني الألوسي تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، 1415 هـ ص 277/4.
21. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير الرازي خطيب الري ، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة: 1420 هـ ص 401/9.
22. التحرير والتنوير 102/8.
23. المصدر نفسه، 102/8.
24. الفصل في الملل والأهواء والنحل لان حزم الأندلسي ، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة ص 108/3.
25. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 263/2.
26. ينظر: المدارس النحوية شوقي ضيف الناشر: دار المعارف القاهرة د.ت. ص 100 .
27. اللباب في علوم الكتاب أبو حفص الدمشقي تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة 1998 ص 188/7.
28. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد جامعة أم القرى مكة المكرمة الطبعة الأولى، ص 41/1.
29. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار التراث - القاهرة، الطبعة العشرون 1980 ص 82/3.
30. شرح الأشموني لألفية ابن مالك: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة الأولى 1998 ص 179/2.
31. النحو الوافي عباس حسن الناشر: دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
32. إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، أبو العز محمد بن بندار الواسطي القلانسي، تحقيق عثمان محمود غزال، دار الكتب العلمية، ص 73.
33. نفسه، ص 73.
34. النشر في القراءات العشر، ص 144.